والدليل على وجوبه له جل وعلا ما اشرنا اليه في العقيدة وهو انه لو لم يكن قديما لكان حادثا تعالى الله عن ذلك اذ لا واسطة بين القدم والحدوث في حق كل موجود لكن كونه حادثا محال لانه يجب حينئذ افتقاره الى محدث لما عرفت من وجوب افتقار كل حادث الى محدث ثم ننقل الكلام الى محدثه فيجب ان يكون حادثا مثله فيفتقر ايضا الى محدث فان كان محدثه الاول الذي كان محدثا له لزم الدور وان كان غيره لزم في الغير ابدا ما لزم في الاول وتسلسل فالدور محال لما يلزم عليه من تقدم الشيء على نفسه لان كل واحد من المحدثين الذين فرض ان كل واحد منهما اوجد صاحبه يلزم ان يتقدم على نفسه بمرتبتين لتقدمه على ما يجب ان يتقدم عليه والمقدم على المقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء ومثل ذلك يلزم ان يتاخر عن نفسه بمرتبتين لتاخره عما يجب ان يتاخر عنه والمتاخر عن المتاخر عن الشيء متاخر عن ذلك الشيء ضرورة والتسلسل محال ايضا لما عرفت من استحالة حوادث لا اول لها وقد اشرنا هنا الى بعض البراهين استحالتها وهو لزوم الجمع بين الفراغ وعدم النهاية وذلك متناقض لان العقل اذا فرغ العدد يستلزم انتهاطرفيه وعدم النهاية نقيض الفراغ فلا يجتمعان فقوله والدور مرفوع بالعطف على التسلسل وآو للتنويع هذا ما يتعلق بالقدم واما البقاء فيطلق ويراد به مقارنة الوجود لزمانين فصاعدا وهو مستحيل في حقه تعالى لما عرفت من استحالة تقييد وجوده تعالى بالزمان وانما يتصف بالبقاء بهذا المعنى الحوادث ويطلق ويراد به سلب الآخرية للوجود اي يمتنع ان يلحق وجوده العدم والبقاء بهذا المعنى هو الثابت له جل وعز ويستحيل ان يتصف به سواه والدليل على وجوبه له تعالى انه لو قدر لحوق العدم له تعالى عن ذلك علوا كبيرا لكانت ذاته العلية تقبل الوجود والعدم لانصافه تعالى عن ذلك على هذا الفرض المحال بهما معا واذا قبلهما كانا بالنسبة الى ذاته سواء كما كانا بالنسبة الى ذات العالم سواء فيلزم افتقار وجوده حينئذ الى موجد يخترعه بدلا عن العدم الجائز عليه فيكون حادثا واذا كان حادثا لم يكن قديما فليكن وقد سبق تقرير البرهان القطعي على وجوب قدمه فاذا لحوق العدم لذاته العلية مستحيل فبان لك بهذا البرهان

ان وجوب

ان وجوب القدم يستلزم ابدا وجوب البقاء وان تجويز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق فخرج لك بهذا المعنى قاعدة كلية وهي ان كل ما ثبت قدمه استحال عدمه وان الجمع بين وجوب القدم وعدم وجوب البقاء ناقض والى هذا المعنى اشرت بقولي

فاذا فرض عدم وجوب البقا الخ باب الدليل على وجوب مخالفته تعالى للحوادث وعدم اتحاده بغيره وبيان الدليل على وجوب قيامه تعالى بنفسه

ترجم لثلاثة مطالب فاثبات المطلب الاول يرد على الحشوية القايلين بالجسمية والجهة والمكان له تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا واثبات المطلب الثاني والثالث يرد على النصارى والباطنية القايلين بجواز اتحاده تعالى بغيره اي يصير معه شيا واحدا كقول بعض النصارى باتحاد اللاهوت بالناسوت اي الاله بجسد عيسى عليه السلام وجعل بعضهم الاله تعالى ليس ذاتا يقوم بنفسه بل صفة يقوم بالغير وادعى بعض النصارى ذلك في عيسى انه قام به الاله قيام الصفة بالموصوف وادعى بعض الباطنية مثل ذلك في انفسهم تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا ويلزم ان يكون ايضا محدث العالم ليس بجرم ولا صفة للجرم لما عرفت من وجوب الحدوث للاجرام وصفاتها يعني لو كان تعالى جرما او عرضا يقوم به لكان من العالم وذلك يودي الى حدوثه لما سبق لك من وجوب الحدوث للعالم كله وحدوثه تعالى محال لما عرفت من وجوب قدمه عز وجل ووجوب بقايه ولا متحدا بغيره اي يكون معه واحدا والا فان بقيا موجودين فهما بعد اثنان لا واحد وان لم يبقيا موجودين لم يتحدا ايضا لانه ان عدم كل منهما ووجد ثالث فظاهر وان عدم احدهما وبقي الآخر فكذلك لان المعدوم لا يتحد بالموجود الاتحاد عبارة عن صيرورة شيئين شيا واحدا ولا يخفى انه مستحيل مطلقا في القديم والحادث وبرهانه ما ذكر في العقيدة ان احد الشيئين اذا اتحد بالآخر اي صار معه شيا واحدا فان بقيا موجودين

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)